



الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة (المادة 100 من الدستور)

مجلس المستشارين

الثلاثاء 06 ذي القعدة 1440 (09 يوليوز 2019)

جواب رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري الأول

" استراتيجية الحكومة في تدير الاستثمار العمومي في أفق تحسين نجاعته "

3	مقدمة
4	أولاً- تقييم تدبير الاستثمار العمومي
4	1-بعض المعطيات بشأن الاستثمارات العمومية
6	2-تقييم تدبير الاستثمارات العمومية
7	ثانياً-ورش تحسين مردودية ونجاعة تدبير الاستثمارات العمومية
7	1-تجويد التدبير الميزانياتي لنفقات الاستثمار
8	2-تعزير آليات تتبع الاستثمارات العمومية
9	3-إرساء إطار موحد لتدبير الاستثمارات العمومية
11	4-تحسين آلية تنفيذ الاستثمارات العمومية في مجال التجهيزات العامة
12	5-تعزير الشراكة بين القطاعين العام والخاص
13	6-تعزير التقاينة السياسات العمومية
14	ثالثاً-تعزير التدبير الترابي للاستثمارات العمومية
15	1-تنزيل ميثاق اللاتمرکز الإداري
15	2-دور مخططات التنمية الجهوية في التوزيع الترابي للاستثمار العمومي
15	3-وكالات الإنعاش والتنمية والوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع
16	4-اعتماد مقاربة جديدة لتتبع الأوراش التنموية الجهوية
17	5-التواصل المباشر مع الجهات
17	رابعاً-استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية
17	1-تطور استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية
19	2-الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية
22	3-التوزيع الجهوي لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية
23	4-تقوية النموذج الاقتصادي للمؤسسات والمقاولات العمومية

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

مقدمة

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة الهامة في موضوع "استراتيجية الحكومة في تدير الاستثمار العمومي في أفق تحسين نجاعته".

ولا يخفى عليكم الدور الهام والحيوي الذي يضطلع به الاستثمار العمومي، باعتباره رافعة أساسية لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني ودعم الاستثمار الخاص، وأداة للتأهيل الاجتماعي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وفك العزلة عن المناطق صعبة الولوج، وذلك من خلال الاوراش الكبرى للبنيات التحتية والاستراتيجيات القطاعية وبرامج التنمية الحضرية والقروية المندمجة. وهو ما مكن من جهة، من الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد المغربي وتحسين شروط الإنتاج والتصدير والتسويق، ومن جهة أخرى، من إدماج فئات عريضة من المواطنين والمواطنات في الدينامية التنموية.

وقد بذل المغرب في السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة في مجال الاستثمار العمومي، حيث سجل المبلغ الاجمالي للاستثمارات العمومية التي تغطي ميزانيات الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية، ارتفاعاً بنسبة 16.5% ما بين 2011 و2019 ليبلغ 30% من الناتج الداخلي الخام، مما جعل المغرب يتبوأ مكانة رفيعة بين البلدان ذات أعلى معدلات الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

والملاحظ في النقاش العمومي أثناء السنوات الأخيرة، ولاسيما من طرف بعض المؤسسات الاقتصادية الوطنية والدولية، أنه يتعين على المغرب أن يعمل على أن تنعكس نسب الاستثمار العالية المسجلة ببلادنا بالقدر الكافي والمنشود على مستوى معدلات النمو مقارنة مع مجموعة من الدول الصاعدة التي تسجل نسب استثمار مماثلة، مما يطرح بالحاح إشكالية نجاعة الاستثمار ببلادنا. فبلادنا لا زالت في حاجة إلى تحقيق معدلات نمو

عالية ومطردة، تساهم بشكل نوعي في توفير فرص شغل كافية للشباب والرفع من مستوى عيش السكان وإدماج الفئات الفقيرة والهشة.

وهكذا يكتسب هذا النقاش حول "مردودية ونجاعة تدبير الاستثمارات العمومية" وجاهته وراهنيته في ظل الارتفاع المطرد لحاجيات التمويل الضرورية لتسريع مسار اللحاق الاقتصادي بركب الدول الصاعدة، لاسيما أن تمويل البنيات التحتية أضحى يطرح إشكالية حقيقية على صعيد ضمان ديمومة تمويله من الميزانية العامة، ولا سيما مع وجوب الاحتراز من ارتفاع نسبة المديونية العمومية، بالرغم من بداية الانخفاض الذي شهدته هذه النسبة سنة 2018.

ووعيا من الحكومة بأهمية الاستثمارات العمومية، فقد التزمت بموجب البرنامج الحكومي بوضع نظام مندمج لتدبير وتقييم الاستثمارات العمومية والرفع من جودة اختيار المشاريع الاستثمارية وسبل تنفيذها.

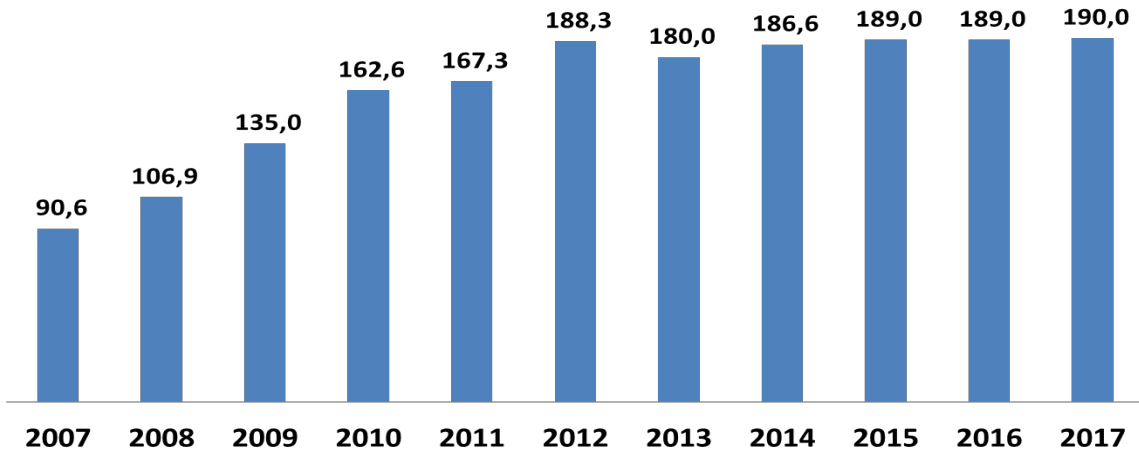
وجوابا على أسئلتكم، سوف أتطرق، على التوالي، لبعض عناصر التقييم (أولا)، قبل أن أعرض عددا من الآليات والرامج المعتمدة لإصلاح وتحسين مردودية ونجاعة تدبير الاستثمارات العمومية (ثانيا)، ثم ورش تعزيز التدبير الترابي للاستثمارات العمومية (ثالثا)، ثم بعد ذلك سأفرد فصلا لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية (رابعا).

أولا- تقييم تدبير الاستثمار العمومي

1- بعض المعطيات بشأن الاستثمارات العمومية

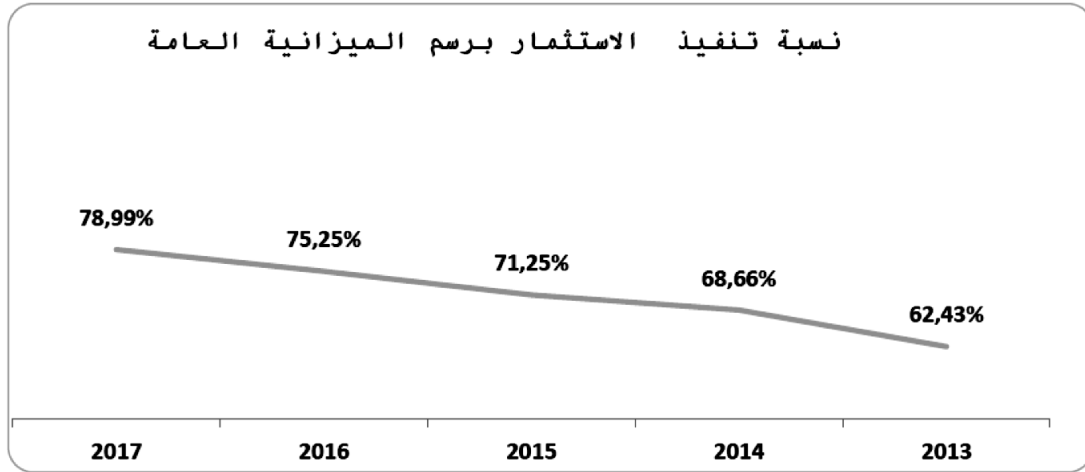
تشير المعطيات المتوفرة إلى أن الجهود الاستثمارية للقطاع العمومي تضاعفت خلال العقد الماضي، حيث ارتفعت من 90 مليار درهم في سنة 2007 إلى 195 مليار درهم في سنة 2019. وعلاوة على ذلك، فإن إجمالي معدل الاستثمار (العمومي والخاص) خلال العقد الماضي، والذي تجاوز 30% من الناتج الداخلي الخام، جعل المغرب يتبوأ مكانة رفيعة بين البلدان ذات أعلى معدلات الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

الجهود الاستثمارية للقطاع العمومي خلال العقد الماضي (بمليار الدرهم)



كما ارتفع معدل تنفيذ الاستثمار بالنسبة للميزانية العامة من 62,43 % سنة 2013، إلى 78,99 % سنة 2017، وهو ما يعني إحراز تقدم يناهز 17 نقطة.

تطور تنفيذ الاستثمار العمومي برسم الميزانية العامة ما بين سنتي 2013 و2017



كما عرف معدل ترحيل الاعتمادات تحسنا ملحوظا، حيث انتقل من 84 % سنة 2013 إلى 36 % سنة 2017، مسجلا بذلك انخفاضا سنويا متوسطا قدره 19 % خلال الأربع سنوات الأخيرة.

غير أنه، وعلى الرغم من هذه الجهود المبذولة، تظل نجاعة هذه الاستثمارات العمومية وأثرها السوسيو-اقتصادي أقل مما هو منتظر مقارنة مع بلدان أخرى. وفي هذا الإطار، أوضحت دراسة أصدرتها المندوبية السامية للتخطيط، في يناير 2016، بشأن مردودية

الرأسمال المادي في المغرب، ضعف مردودية الاستثمار العمومي كمحرك للنمو، وذلك من خلال تحليل المعامل الحدي للرأسمال¹ ICOR الذي يقيس مدى فعالية استعمال الرأسمال. وقد سجل هذا المعامل بالنسبة للمغرب ما قيمته 7.2 نقطة في سنة 2014، مما يعني أن نقطة إضافية للنمو تتطلب زيادة بقيمة 7.2 نقطة في الاستثمار العمومي. ويعتبر هذا المؤشر جد مرتفع في المغرب مقارنةً ببلدان أخرى (كوريا الجنوبية=2.9؛ إسبانيا=5.7) وهو ما يستلزم تحسين فعالية الاستثمارات لتحقيق أهداف النمو.

وبمراجعة تطور مؤشر ICOR، يتبين أنه قد زاد بشكل مطرد منذ خطة التقويم الهيكلي في نهاية التسعينيات، ووصل إلى ذروة أولى بأكثر من 7 سنة 2008، وذروة ثانية سنة 2014، فمنذ نهاية التسعينيات، انخفضت نجاعة الاستثمار وتأثيره على إحداث الثروة.

وبالتالي، فإن مسألة ضعف مردودية الاستثمارات العمومية ببلادنا لا يهيم هذه الحكومة لوحدها، بل إن الأمر يتعلق بإكراه بنيوي تعاملت معه الحكومات المتعاقبة، وتحاول هذه الحكومة من جهتها إيجاد أجوبة مناسبة له.

2-تقييم تدير الاستثمارات العمومية

وعيا من الحكومة بأهمية الرفع من مستوى حكامه الاستثمار العمومي، فقد عملت على إجراء تقييم حول تدير الاستثمارات العمومية في متم سنة 2017، أفضى إلى اعتماد جملة من التوصيات، من أبرزها:

- تعزيز تنسيق وقيادة إجراءات الاستثمار العمومي خاصة بفضل البنية المكلفة بالاستثمار العمومي بمديرية الميزانية؛
- وضع أدوات ومناهج مشتركة لتسهيل القيادة المركزية لإدارة الاستثمار؛
- تنميط إدارة المشاريع بهدف ضمان تنفيذ أمثل للمشاريع الاستثمارية وكذا ضمان المردودية والنتائج؛
- تعزيز قدرات الفاعلين الوزاريين من أجل تطوير مهارات متجانسة وملائمة لتسيير المشاريع الاستثمارية؛
- تحسين تقنيات تدير مخاطر مشاريع الاستثمار؛

- تعزيز الوثائق الميزانية لتحصين مقروئية وشفافية التنفيذ الميزانياتي للاستثمارات.
- وبناء على هذا التقييم، تم الشروع في إصلاح جديد يروم تحسين المردود السوسيو-اقتصادي للاستثمار العمومي من خلال وضع الشروط الملائمة لنمو اقتصادي قوي، مستدام، مندمج ومحدث لفرص الشغل.

ثانيا-ورش تحسين مردودية ونجاعة تدبير الاستثمارات العمومية

تعمل الحكومة على إرساء وتنزيل مقاربة جديدة لتدبير الاستثمارات العمومية بهدف الرفع من نجاعته ومردوديته، من خلال جملة من المداخل الأساسية.

1-تجويد التدبير الميزانياتي لنفقات الاستثمار

في هذا الإطار تُفعل الحكومة القانون التنظيمي لقانون المالية، الذي يعد تويجا لمقاربة إصلاحية تدريجية وتشاورية لأدوات التدبير الميزانياتي، تروم ترسيخ ثقافة الإنجاز في مجال بلورة وتنفيذ وتتبع السياسات والبرامج العمومية والاستراتيجيات القطاعية، بما يعزز نجاعتها واتساقها، ويرتقي بجودة الخدمات العمومية، ويكرس قواعد الشفافية والمساءلة.

وقد تم تكريس هذا التوجه في إطار المذكرة التوجيهية لرئيس الحكومة حول إعداد ميزانية سنة 2019، من خلال إرساء مبادئ عامة للتدبير الميزانياتي للرفع من فعالية ونجاعة نفقات الاستثمار، وذلك كما يلي:

- العمل على تسريع وتيرة تنفيذ برامج ومشاريع الاستثمار مع إعطاء الأولوية لتلك التي هي موضوع اتفاقيات وطنية ودولية موقعة أمام جلاله الملك حفظه الله، أو مبرمة مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة؛
- مواصلة الجهود لاستكمال المشاريع التي توجد قيد الانجاز مع الحرص على تصفية الاعتمادات المرحلة لضمان نجاح المقتضيات المنصوص عليها في القانون التنظيمي لقانون المالية، والمتعلقة أساسا بتحديد سقف ترحيل الاعتمادات في حدود 30% من اعتمادات الأداء المفتوحة بميزانية الاستثمار لكل قطاع وزاري أو مؤسسة؛
- الحرص على توفر المشاريع المبرمجة على دراسات قبلية جاهزة تحدد بشكل دقيق مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية وكلفتها ومدة إنجازها وآليات تمويلها، وكذا أثرها

الواضح على تحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنات. بالإضافة إلى توفرها على آليات التتبع وتقييم الانجاز وحسن الأداء؛

- السهر على أن تعطى الانطلاقة الفعلية لهذه المشاريع في آجال معقولة بغية تحقيق الأهداف والآثار المحددة لها. بالإضافة إلى التأكد من مدى انسجامها مع الاستراتيجيات القطاعية الأخرى؛
- التسوية المسبقة للوضعيات القانونية للعقارات المخصصة للمشاريع الاستثمارية؛ وذلك في إطار احترام المقتضيات المتعلقة بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة.

2- تعزيز آليات تتبع الاستثمارات العمومية

تم إحداث خلية لتتبع مستوى تنفيذ المشاريع الاستثمارية العمومية بمديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية، تعنى بإنجاز المهام التالية:

- تجميع كافة المعلومات والمعطيات المتعلقة بمدى تقدم تنفيذ المشاريع الاستثمارية العمومية خلال العشرة أيام التي تلي كل شهر، وذلك وفق نماذج محددة تهم:
 - مذكرة المشروع المتضمنة لمعطيات عامة حول كلفة المشروع ومدة الانجاز والأهداف المتوخاة ووكالة التنفيذ والشركاء...؛
 - وضعية تتبع آليات تمويل المشروع؛
 - وضعية التتبع العيني للمشروع؛
 - وضعية التتبع المالي والميزانياتي للمشروع؛
 - وضعية تتبع المخاطر المرتبطة بالمشروع وكذا المخطط الموجه لتخفيف هذه المخاطر.

▪ تطوير نظام معلوماتي مفتوح على كافة القطاعات الوزارية والمؤسسات من أجل تمكينها من تعبئة المعطيات الخاصة بالمشاريع العمومية التي توجد في طور الإنجاز وبمستوى تقدم تنفيذها؛

▪ برمجة اجتماعات دورية، لرصد مدى تقدم إنجاز المشاريع الاستثمارية العمومية، وتدارس العراقيل والمشاكل التي تعترض تنفيذها وفق المعايير والآجال المحددة، وذلك بإشراك كافة الإدارات والمؤسسات المعنية؛

▪ إعداد تقارير دورية حول تقدم تنفيذ المشاريع الاستثمارية العمومية.

3-إرساء إطار موحد لتدبير الاستثمارات العمومية

تعمل الحكومة على إعداد والتنزيل التدريجي لإطار موحد لتدبير الاستثمارات العمومية، SGIP : Système de gestion des investissements publics،

ويهم هذا الإطار مختلف الجوانب القانونية والمؤسسية والمعلوماتية والتواصلية، من خلال توفير الأدوات اللازمة (نصوص قانونية، دلائل عملية، نظام معلوماتي...) طوال دورة حياة أي مشروع استثماري عمومي (التحديد، التقييم القبلي، ترتيب الأولويات، البرمجة، تتبع التنفيذ والتقييم البعدي). وذلك بغية تدبير أمثل للمشاريع المقترحة للتمويل العمومي، بما من شأنه أن يساعد على تحسين اختيار المشاريع الأكثر مردودية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

أ. الجانب القانوني

يتمحور حول إعداد إطار تنميطي مناسب (خاصة النصوص القانونية والتنظيمية والأدلة) بغرض توحيد مسلسل تدبير الاستثمارات العمومية، ووضع قواعد مشتركة لتطبيقها طوال دورة حياة المشاريع، خاصة إلزامية إنجاز التقييم السوسيو-اقتصادي القبلي للمشاريع، وكذا التقييم البعدي، بالاعتماد على التجارب الدولية المقارنة في هذا المجال.

وهكذا تم تحديد عدة سيناريوهات قانونية ممكنة لتنزيل المقتضيات المتعلقة بوضع إطار تنميطي موحد لتدبير الاستثمار العمومي. حيث يتم العمل حاليا على إعداد مشاريع نصوص قانونية وتنظيمية تهدف إلى توفير أساس قانوني متين لإجراءات التحديد والتقييم القبلي والتتبع والتقييم البعدي لجميع مشاريع الاستثمارات العمومية، من خلال إرساء المبادئ التالية:

- التخطيط اللازم لمشاريع الاستثمار العمومي من خلال تشجيع تدبير صارم وشفاف للأغلفة المخصصة لها وتثبيت الممارسات المثلى للتدبير وربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- التأسيس لإلزامية التقييم السوسيو-اقتصادي القبلي كنمط لانتقاء مشاريع الاستثمار العمومي وتحديد أولوياتها بغض النظر عن شكل تنفيذها، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وذلك بهدف تحسين انتقاء المشاريع اعتمادا على وقعها السوسيو-اقتصادي؛

▪ القيادة المركزية لتدبير الاستثمار العمومي من خلال إحداث نظام معلوماتي في شكل بنك مشاريع الاستثمار من شأنه تتبع مشاريع الاستثمار العمومي طوال دورة حياتهم. بالإضافة إلى ذلك، يتم العمل حاليا على إعداد دليل عام حول التقييم السوسيو-اقتصادي لمشاريع الاستثمار العمومي، والذي يهدف إلى تحديد مبادئ وطرق التقييم السوسيو-اقتصادي لمشاريع الاستثمار العمومي إلى جانب وضع إطار تحليلي مشترك لجميع هاته المشاريع، وذلك بغض النظر عن خصوصياتها.

ب. الجانب المؤسسي

يتمثل في ضمان قيادة المشروع ومواكبة تنفيذه من خلال:

إنشاء بنية جديدة بمديرية الميزانية داخل وزارة الاقتصاد والمالية في سنة 2017 مكلفة بالاستثمارات العمومية، إضافة إلى تقوية فريق عملها.

وتتلخص المهام الرئيسية لهذه البنية في:

- ضمان قيادة الإصلاح المتعلق بتدبير الاستثمار العمومي؛
- السهر على تطبيق الإطار التنميطي المتعلق بانتقاء المشاريع الاستثمارية وتبويبها وتقييمها؛
- اقتراح تحديد الأولويات بين هذه المشاريع المختلفة ووضع برمجتها المتعددة السنوات؛
- إنشاء وإدارة بنك معلومات المشاريع من أجل جرد وتبويب تنفيذ جميع مشاريع الاستثمار العمومي باستخدام نظام معلوماتي مخصص لهذا الشأن؛
- تتبع تنفيذ الميزانية العامة، وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وميزانيات الحسابات الخصوصية للخزينة، وميزانيات المؤسسات العمومية المؤشر عليها من قبل مصالح وزارة الاقتصاد والمالية.

إنشاء وحدات لتدبير المشاريع لدى المؤسسات حاملة المشاريع

وستتولى هذه الوحدات مستقبلا القيام بالمهام الرئيسية التالية:

- تزويد بنك معلومات المشاريع بالمعطيات اللازمة؛
- تنسيق إعداد الوثائق الموحدة المتعلقة بالتقييم السوسيو-اقتصادي للمشاريع؛

▪ ضمان التنفيذ السليم وتتبع عقود الاستثمار.

ت. بنك معلومات المشاريع

يهدف إلى تطوير بنك معلومات للمشاريع باستخدام نظام معلوماتي خاص قصد رصد ورسم خريطة مشاريع الاستثمار العمومي وتسهيل المراقبة المادية والمالية وتعزيز الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، وذلك بالاعتماد على أفضل التجارب الدولية في هذا المجال. ويتم العمل حالياً على إعداد دفتر التحملات الخاص ببنك معلومات المشاريع.

وفي نفس الإطار، ومن أجل تحسين آليات تتبع مستوى تنفيذ المشاريع الاستثمارية، تم اقتناء نظام معلوماتي مخصص يخضع حالياً لتعديلات تقنية حتى يتلاءم مع المتطلبات العملية لتتبع مشاريع الاستثمار.

ث. التكوين والتواصل

يهتم هذا الجانب بإعداد وتنفيذ مخططي التكوين والتواصل بهدف تقوية قدرات مختلف المتدخلين (وزارة الاقتصاد والمالية وحاملي مشاريع الاستثمار العمومي) مع تشجيعهم على الانخراط في رؤية موحدة لإصلاح نظام تدبير الاستثمارات العمومية.

ويتوخى مخطط التكوين الذي يدعم تنزيل إصلاح تدبير الاستثمارات العمومية تغطية جميع القضايا المتعلقة بتدبير هذه الاستثمارات وجميع الجوانب النظرية والعملية، وذلك من أجل تلبية جميع الاحتياجات التقنية اللازمة للتنفيذ الفعال لمختلف جوانب هذا الإصلاح (المؤسسي والقانوني وبنك معلومات المشاريع، إلخ...).

كما أن استراتيجية التواصل المتعلقة بإصلاح تدبير مشاريع الاستثمار العمومي ستمكن من توحيد رؤية جميع الجهات المعنية بهذا الإصلاح وتوعية الرأي العام بتحدياته ومكاسبه من خلال التواصل الداخلي والخارجي مع مختلف المتدخلين في مجال هذا الإصلاح.

4-تحسين آلية تنفيذ الاستثمارات العمومية في مجال التجهيزات العامة

لا شك أن إحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة موضوع مشروع القانون رقم 48.17، الذي صادق عليه مجلس النواب، ويوجد قصد المصادقة لدى مجلسكم الموقر، يعد بدوره مدخلاً هاماً لتحسين حكامه الاستثمارات العمومية، لا سيما في مجال إنجاز البنيات التحتية الإدارية، فهذا القانون أناط بالوكالة مهمة صاحب المشروع المنتدب فيما يتعلق بإنجاز التجهيزات العامة، في إطار تعاقدية، مع إدارات الدولة والجماعات الترابية

والمؤسسات العمومية وكل شخص اعتباري من أشخاص القانون العام والمقاولات العمومية والهيئات المعترف لها بصفة المنفعة العامة.

وهو ما سيساهم في تخفيف العبء على القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، كما سيتمكن من تتبع أفضل للمشاريع وحسن إنجازها.

5- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تعتبر الحكومة أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص مدخلا أساسيا لتعزيز الاستثمار العمومي والرفع من مردوديته، وذلك من خلال إشراك القطاع الخاص في إنجاز عدد من المشاريع التنموية التي يمكن أن تشكل موضوع شراكة بين القطاعين، والتي من شأنها أن تسهم في تعزيز البنيات التحتية الضرورية وتقديم خدمة عمومية ذات جودة وتنافسية عالية.

وهنا أود التأكيد على أن الأمر لا يتعلق بتراجع الدولة أو انسحابها من مسؤوليتها في مجال الاستثمار العمومي، بل هو اختيار إرادي نعتبره مدخلا أساسيا لتعزيز هذا الاستثمار وضمان ديمومته، وتحسين حكامته والرفع من فعاليته، من خلال توفير خدمة عمومية ذات جودة، مع تخفيف العبء على ميزانية الدولة. إذ تُظهر عدد من الدراسات أن المغرب مرشح للاستفادة بشكل كبير من استخدام الشراكات بين القطاع العام والخاص لجذب التمويل الخاص لإحداث البنيات التحتية وتعزيزها ولتحقيق عدد من المشاريع التنموية المختلفة، وهذا من شأنه أن يقلل من قيود الميزانية العامة، ويحسن من مردودية الاستثمار.

واعتقد أن الشراكات بين القطاع العام والخاص، إذا تم تنفيذها كجزء من استراتيجية مدروسة جيدا، يمكن أن تكون أداة فعالة لتحقيق الأهداف فيما يتعلق بإحداث فرص الشغل، وتحسين المالية العمومية، كما أن استخدام هذه الآلية، ستمكن الحكومة من توزيع موارد الميزانية العامة وتوجيهها بشكل استراتيجي، مما سيسمح بتوفير موارد إضافية لرفع الاستثمار العام في القطاعات الاجتماعية.

ومن أجل تحسين الإطار القانوني لهذه الشراكة، ولا سيما بالنظر إلى قلة المشاريع التي استفادت من هذه الآلية في السابق، بالرغم من الإمكانيات الكبيرة المتاحة للمغرب في هذا المجال، فقد صادق مجلس الحكومة على مشروع القانون 46.18 القاضي بتعديل القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتاريخ 25 أبريل

2019. وسيتمكن هذا التعديل من معالجة بعض الإشكالات، المتعلقة ببطء تفعيل الشركات بين القطاعين العام والخاص، بما يجعلها أكثر مرونة وجاذبية للمستثمرين الخواص، وفي نفس الوقت توفير خدمات وبنيات تحتية إدارية واجتماعية واقتصادية من شأنها إعطاء نفس جديد لدينامية التنمية وتحسين ظروف العيش للمواطن، كما سيتمكن من وضع استراتيجية مجالية في مجال الشراكة، تراعي خصوصيات الشأن الجهوي والمحلي.

6- تعزيز التقائية السياسات العمومية

إن تصور الحكومة لتعزيز التقائية السياسات العمومية يروم أساسا إرساء آليات حكاما ناجعة تعزز التقائية السياسات من أجل تحسين أدائها والرفع من نجاعة الإنفاق العام، والاستثمار العمومي بصفة خاصة، مع ضمان العدالة الاجتماعية والمجالية في هذا الشأن. وتتمثل أهم هذه الآليات فيما يلي:

✓ وضع نظام معلوماتي مندمج لتتبع وتقييم السياسات العمومية

من أجل تعزيز اللجنة الوطنية لتنسيق السياسات العمومية، تعمل الحكومة على وضع نظام معلوماتي موحد ومندمج يمكن من تتبع وتقييم الاستراتيجيات والبرامج القطاعية وفق منهجية مندمجة تأخذ بعين الاعتبار الانسجام والتكامل بين مختلف السياسات العمومية. وهو الآن في مرحلة إعداد دفتر التحملات في شقه التقني والمعلوماتي.

✓ إرساء آليات عملية لتنزيل البرنامج الحكومي

حيث عملت الحكومة على إرساء منهجية محكمة لتنزيل وتتبع البرنامج الحكومي، بهدف الرفع من مستوى الالتقائية في تنفيذ السياسات والبرامج العمومية. وذلك من خلال:

- إعداد المخطط التنفيذي للبرنامج الحكومي الذي يتضمن إجراءات تطبيقية مرفقة بأهداف ومؤشرات رقمية وآجال للتنفيذ والتتبع؛
- إرساء لجنة بين-وزارية لتتبع وتيسير تنفيذ البرنامج الحكومي، تسهر على حسن تنفيذ المخطط التنفيذي لهذا البرنامج، وضمان الالتقائية في تنزيله، وإيجاد الحلول اللازمة، عند الاقتضاء، لتدارك أي بطء أو تأخر في الإنجاز؛
- إحداث وحدة على مستوى مصالح رئيس الحكومة، عهد إليها بتتبع وتيسير تنزيل البرنامج الحكومي بتنسيق تام مع القطاعات المعنية.

ولقد انطلق العمل الفعلي بهذه الآلية منذ بداية هذه الولاية الحكومية، وهو ما مكننا من التتبع الدقيق لمدى تقدم الحكومة في تنفيذ التزامات البرنامج الحكومي، وإعداد حصيلة عملها المرئية، واستشراف عملها في نصف الولاية المتبقية.

✓ إحداه لجنة وطنية لتنسيق وتقييم السياسات العمومية

يتعلق الأمر بإحداه لجنة بين وزارة برئاسة السيد رئيس الحكومة بصفته رئيس الإدارة والمسؤول عن التقائية برامجها، تسهر على تنسيق السياسات العمومية لتحقيق التناسق والتكامل فيما بينها وتطوير الآليات الضرورية لتقييم نجاعتها وفعاليتها ووقعها على المواطنين.

ثالثا- تعزيز التدبير الترابي للاستثمارات العمومية

لئن كان بلوغ هذه الأهداف الاستراتيجية يبقى مطلباً ملحا بالنسبة للاستثمارات العمومية بشكل عام، فقد أضحي أكثر إلحاحا في السياق الحالي لضمان حسن حكامه ونجاعة الاستثمارات العمومية على المستوى الترابي، خاصة على ضوء انخراط المغرب في مسار إرساء الجهوية المتقدمة.

هكذا، وبالموازاة مع مجهود تعبئة الموارد المالية، أولت الحكومة اهتماما خاصا لتسريع وتيرة إنجاز الاستثمارات العمومية، مع الحرص على ضمان توزيع جهوي عادل يتوخى تحقيق تنمية مندمجة ومتوازنة لمختلف جهات المملكة.

وهذا ما يقتضي بذل مجهودات مضاعفة لإحكام بلورة وبرمجة وتدبير وتقييم الاستثمارات المنبثقة عن السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية لتأمين توزيعها المتوازن والمنصف بين المجالات الترابية وتيسير التقائيتها على المستوى الترابي، وكذا لضمان اتساقها وتكاملها مع الاستثمارات العمومية الأخرى التي تضطلع بها الجماعات الترابية على وجه الخصوص، والقطاع الخاص كذلك.

وقد عملت الحكومة على تنزيل جملة من الإصلاحات التي تصب في اتجاه تعزيز التدبير الترابي للاستثمارات العمومية، والتي من أهمها:

1-تنزيل ميثاق اللاتمرکز الإداري

يعد ميثاق اللاتمرکز الإداري مدخلا أساسيا لتفعيل آليات التعاقد بين المصالح المركزية واللامركزة باعتبارها من أهم آليات التنسيق والتقائية السياسات العمومية، ولاسيما تحسين مردودية الاستثمارات العمومية.

وقد شرعت الحكومة في التنزيل الفعلي لميثاق اللاتمرکز الإداري بشكل تدريجي وفق خارطة طريق تعتمد مبدأ التدرج في تطبيق مضامين هذا الميثاق داخل أجل زمني لا يتجاوز ثلاث سنوات(2020-2022)، بما يحقق توزيعا متوازنا للاختصاصات والوسائل بين الإدارات المركزية للدولة ومصالحها اللامركزة.

2-دور مخططات التنمية الجهوية في التوزيع الترابي للاستثمار العمومي

يتجلى المجهود الاستثماري العمومي على المستوى الجهوي في تبويء الجهة دور الفاعل الرئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية وفك العزلة عن المناطق صعبة الولوج، وكذا تعزيز البنيات التحتية المرتبطة بالتنقل والربط بني الجهات، بالإضافة إلى تنمية الأقطاب الحضرية المندمجة والتأهيل الترابي وتحسين الجاذبية الاقتصادية للجهة عبر مواصلة الاستثمار في القطاعات المنتجة.

وفي هذا السياق، تم إيلاء أهمية خاصة لتسريع تنزيل مخططات التنمية الجهوية التي تحدد برمجة مشاريع التنمية ذات البعد الجهوي على مدى ست سنوات، تأخذ بعين الاعتبار المؤهلات الطبيعية والجغرافية لكل جهة وكلفة كل مشروع، حيث من المنتظر أن تساهم هذه المخططات بشكل فعال في تطوير البنيات التحتية والتجهيزات الاجتماعية وتمثين موارد الجهات وتعزيز جاذبيتها وتنافسيتها، وكذا في إحداث مناصب الشغل على الصعيد الجهوي .

3-وكالات الإنعاش والتنمية والوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع

يجدر التذكير بأن تجربة وكالات الإنعاش والتنمية التي انخرط المغرب فيها منذ سنة 1996 بإحداث وكالة تنمية الأقاليم الشمالية، تعد آلية ناجعة في تدبير الاستثمار العمومي على المستوى الترابي، من خلال تنفيذ برامج مهيكلت تساهم في تقليص الفوارق المجالية وتحقيق قيمة مضافة على مستوى إنعاش الاقتصاد المحلي بشكلٍ يساهم في تطوير حياة

الساكنة ويؤهل المجال القروي، ليصبح رافدا من روافد التنمية الشمولية على مستوى مختلف المجالات المعنية.

وفي إطار تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، تم أيضا إحداث الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع بهدف إعطاء دفعة نوعية لهذا الورش، وذلك من أجل تمكين مجالس الجهات من تنزيل برامجها التنموية، وضمان ظروف نجاح نقل الصلاحيات لفائدة الجهات. وفي هذا الإطار، عملت وزارة الاقتصاد والمالية في تعاون تام مع وزارة الداخلية على ضمان مواكبة مقربة لهذه الهيئات خلال مرحلة بداية اشتغالها والتي واجهتها بعض التحديات.

4- اعتماد مقارنة جديدة لتتبع الأوراش التنموية الجهوية

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية في المجلس الوزاري المنعقد في 25 يونيو 2017، تم اعتماد مقارنة جديدة تمكن من تتبع الأوراش والبرامج الاستثمارية التنموية الجهوية والمحلية لتعزيز مردوديتها، بصفة منتظمة وناجعة، والتقدم بالوتيرة المطلوبة في الإنجاز، إذ تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- الحث على انتظام اجتماعات آليات التتبع المركزية والإقليمية المحدثة بموجب الاتفاقيات الخاصة بالبرامج الاستثمارية المجالية؛
- إرساء منهجية دقيقة ودورية لتتبع تنفيذ الالتزامات الحكومية في الاتفاقيات الخاصة بالبرامج المجالية؛
- حث القطاعات الحكومية على إدراج الالتزامات المالية في البرمجة المالية متعددة السنوات الخاصة بقطاعهم، ولاسيما رصد الاعتمادات اللازمة في قوانين المالية المتتالية، بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية؛
- حث القطاعات الحكومية على تسوية الوضعية العقارية للمشاريع قبل برمجتها، بتنسيق مع السلطات المحلية؛
- حث أعضاء الحكومة على انتظام الزيارات الميدانية الدورية وتعبئة المصالح التقنية الكفيلة بتتبع المشاريع.

5-التواصل المباشر مع الجهات

عملت الحكومة منذ تنصيبها على إرساء آلية التواصل المباشر مع مسؤولي الجهات، من خلال الزيارات التواصلية التي تنظمها، باعتبارها آلية للإنصات والاستماع عن قرب لمنتخبي مختلف الجهات، بهدف تتبع البرامج الاستثمارية التنموية الجهوية وبحث سبل التعاقد بين الحكومة ومجالس الجهات في إطار عقود-برامج كآلية للتنسيق والتعاون لتنفيذ البرامج التنموية الجهوية.

رابعاً-استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية

تضطلع المؤسسات والمقاولات العمومية بدور هام في دينامية الاستثمار العمومي وفي خلق الثروات، وقد استطاعت الاستثمارات المنجزة من طرفها، والتي تمثل حوالي ثلثي مجموع الاستثمارات العمومية، أن توفر لبلادنا بنيات تحتية جيدة، شكلت محركاً هاماً للنمو الاقتصادي وعاملاً محددًا في الإقلاع الذي عرفته مجموعة من الأنشطة الاقتصادية.

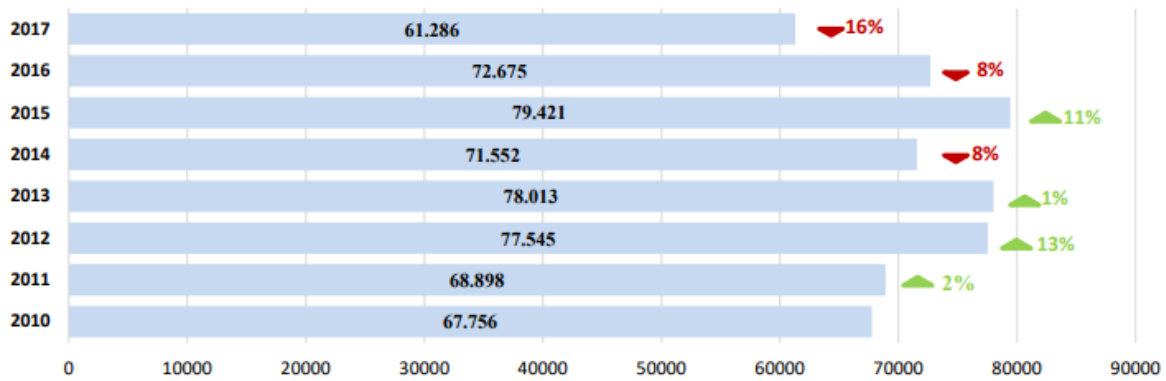
ويتم انتقاء مشاريع الاستثمارات العمومية عامة وتلك المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية خاصة، أخذًا بعين الاعتبار القدرات التمويلية الحقيقية والآثار المتوخاة من الاستثمارات فيما يتعلق بإحداث مناصب الشغل وخلق الثروة وكذا جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

1-تطور استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية

عرفت استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية تطوراً ملحوظاً خلال الفترة 2011-2015 حيث انتقلت الاستثمارات المنجزة من 68,9 مليار درهم سنة 2011 إلى 78 مليار درهم سنة 2013 مسجلة بذلك ارتفاعاً مهماً قدره 13% لتشهد، خلال سنة 2014، انخفاضاً طفيفاً قدره 7,6% (أي ما يناهز 71,5 مليار درهم). أما سنة 2015، فقد تميزت بتسجيلها لأعلى مستوى خلال الفترة 2011-2015 حيث أنجزت المؤسسات والمقاولات العمومية استثمارات تناهز قيمتها 79,4 مليار درهم مسجلة بذلك ارتفاعاً قدره 9,7% مقارنة مع سنة 2014.

وابتداء من سنة 2016، عرفت استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية انخفاضا تدريجيا حيث انتقلت الاستثمارات المنجزة من طرف هذه الهيئات إلى 72,7 مليون درهم سنة 2016 ثم إلى 61,3 سنة 2017 مسجلة بذلك نسبة انخفاض مهمة تقارب 16%. وحسب المعطيات المؤقتة لسنة 2018، فقد سجلت استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية ما يناهز 65,4 مليار درهم مسجلة ارتفاعا نسبته 6,7%.

نطور الاستثمارات المنجزة ما بين 2010 و2017



وينتظر أن تعرف سنة 2019 نتائج مماثلة، لا سيما وأن حجم استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية المبرمجة بلغ 99.011 مليون درهم، مسجلة بذلك انخفاضا نسبته 8% مقارنة بالتوقعات الأولية لسنتي 2017 و2018.

ويعزى هذا التراجع النسبي أساسا إلى استنفاذ العديد من المشاريع الاستثمارية الكبرى للمؤسسات والمقاولات العمومية، وكذا إعادة توجيه النوعي لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية. وهكذا وبعد مرور قرابة عقد من النمو المستمر للاستثمار، فقد بات من الضروري إعادة توجيه الاستثمار على أساس الأهداف المرتبطة بدعم الاندماج الاجتماعي وإحداث فرص الشغل والثروات وتطوير المقاولات، هذا بالموازاة مع تعزيز المكتسبات الكبرى المرتبطة بالشبكات والتجهيزات والبنى التحتية. وفي هذا السياق، تم تركيز الاهتمام على الاستغلال الأمثل للبنى التحتية المنجزة ودعم صيانتها وتحقيق فعالية أكثر للجهود المبذولة في هذا المجال.

كما يتم العمل على تحسين برمجة استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية عبر الحرص أكثر على تلبية الشروط المسبقة لإنجاز المشاريع كتصفية العقار وتعبئة التمويل وتوفير الدراسات الأولية.

وهو ما مكن مؤخرا من تحقيق تحسن معتبر في نسبة إنجاز هذه الاستثمارات، حيث بلغت 67% في 2018 مقابل نسبة 65% في 2016 و59% في 2017. وقد تم تأكيد هذا التوجه الإيجابي برسم إنجازات الأشهر الأولى من سنة 2019. وقد تأتي ذلك بفضل التوجهات الجديدة المشار إليه وكذا العمل الدؤوب من خلال المجالس الإدارية واللجان المنبثقة عنها المكلفة بالاستثمار وكذا التتبع المنتظم من طرف المصالح المختصة بوزارة الاقتصاد والمالية. فيما يتعلق بتمويل استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية، فبالإضافة لما تتم تعبئته من موارد ذاتية لهذه الهيآت (حوالي 60%)، والمديونية (قاربة 20%)، تقوم الدولة ببرمجة مخصصات في إطار الميزانية العامة للدولة (20%) برسم التجهيز وزيادة رأس المال.

وقد عرفت سنة 2019 التنصيب على تمويل جزء هام من المشاريع الاستثمارية من خلال اعتماد آلية جديدة للتمويل، مبنية على الشراكة بين الدولة ومجموعة من الفاعلين المؤسسيين. وستمكن هذه الآلية من توفير تمويل ما مجموعه 12 مليار درهم من الاستثمارات برسم سنة 2019، في إطار تخفيف العبء عن الميزانية العامة للدولة والحفاظ على التوازنات المالية.

2- الأثار الاقتصادية والاجتماعية لاستثمارات المؤسسات والمقاولات

العمومية

مكنت سياسة الأوراش الكبرى والمشاريع المهيكلية وكذا البرامج الموجهة للقطاعات الاجتماعية والعالم القروي التي انتهجتها بلادنا على امتداد العقد الأخير، والتي اضطلعت فيها المؤسسات والمقاولات العمومية بدور القاطرة، من تطوير شبكات النقل عبر الطرق السيارة والنقل السككي والجوي، والشبكة المينائية وشبكة المطارات مساهمة بذلك في تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني والربط بين المجالات. كما مكنت من تعزيز التجهيزات والخدمات الأساسية بالعالم القروي والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

هكذا، مكن إنجاز البرنامج الوطني للطرق السيارة من بلوغ شبكة تقارب 1.800 كلم في مقابل 916 كلم فقط سنة 2008 وكذا عصرنة الاستغلال (جواز). كما استثمر المغرب في البنيات التحتية السككية عبر إنجاز أول خط سككي فائق السرعة بالقارة الإفريقية، موازاة

مع دعم قدرات الشبكة وتنمية الصيانة وبلورة نموذج جديد للاستغلال من طرف المكتب الوطني للسكك الحديدية، مبني على جودة الخدمة وعصرنتها.

من جهتها واصلت شركة الخطوط الملكية المغربية بذل الجهود الكفيلة بمواكبة الاستراتيجيات القطاعية خاصة فيما يتعلق بقطاع السياحة. وتقوم الشركة بإتمام وضع مخطط تنميتها الذي يهدف إلى تطوير أسطولها على نحو واسع في أفق 2030 وذلك في إطار عقد برنامج جديد يتم إعداده بين الدولة والشركة الوطنية للنقل الجوي.

وموازة مع ذلك، يعمل المكتب الوطني للمطارات على إنجاز قطب جهوي قوي بالدار البيضاء في إطار مشروع عقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للمطارات المزمع إبرامه فور الانتهاء من الدراسات التي توجد قيد الإنجاز والمتعلقة بالنموذج المؤسسي والاقتصادي للمكتب من جهة واعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع المطارات من جهة أخرى.

كما عمل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب على مواصلة مخطط عمله من أجل تطوير قدرات إنتاجية جديدة، وذلك بمواكبة خاصة من الدولة في إطار عقد البرنامج 2014-2017. كما يتم العمل على بلورة مشروع عقد برنامج جديد .

وفيما يتعلق بقطاع المعادن، واصل المجمع الشريف للفوسفات، إنجاز برنامجه للتنمية الصناعية وذلك في إطار استراتيجية مندمجة تهدف إلى توطيد قيادة المجموعة على مستوى السوق الدولية للفوسفات وتدعيم قدراته على الصمود والتأقلم مع تحولات وإكراهات السوق. وفي هذا الإطار، تم إطلاق المرحلة الثانية من برنامجه الاستثماري والذي سيخصص لتعزيز القدرات الإنتاجية المنجمية والكيميائية لمحاور الجنوب والوسط وكذا بإفريقيا .

في المجال الاجتماعي، وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، يتم إعطاء الأولوية للسياسات الاجتماعية في ميادين التعليم والصحة والشغل إلى جانب برامج الحماية الاجتماعية. وهكذا، فإن المؤسسات العمومية المتدخلة في مجالات التعليم والتكوين تواصل بذل الجهود من خلال المساهمة في تنزيل البرنامج الجديد لدعم التمدرس من أجل تقليص معدل الهدر المدرسي بمستويات الابتدائي والإعدادي.

وقد بلغ عدد المستفيدين من عرض النظام الوطني للتربية والتكوين برسم السنة الدراسية 2018/2017 ما مجموعه 7.730.620 تلميذ من بينهم 699.265 طفل في طور التعليم الأولي (9%)، بزيادة قدرها 15% مقارنة مع السنة الدراسية 2016-2017.

فيما يتعلق بالجامعات، فقد وصل العدد الإجمالي للطلبة المسجلين في مختلف الأسلاك الجامعية، برسم السنة الجامعية 2018/2017، إلى 822.191 طالب، مع تسجيل تطور ملحوظ في نسبة ولوج الطالبات إلى التعليم العالي، والذي يمثل حاليا 49%. كما عرفت السنة الجامعية 2018/2017 زيادة في الطاقة الاستيعابية وتأهيل البنيات التحتية للتعليم العالي والبحث العلمي. واستكمال أشغال تجهيز كلية الطب والصيدلة بطنجة.

كما تم العمل على تعزيز البعد الجهوي وتعزيز عروض التكوين من طرف مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل عبر إنشاء 24 مؤسسة سنويا، من أجل رفع طاقة الاستقبال إلى ما يناهز 554.000 متدرب برسم السنة الدراسية 2018/2017.

كما أن هذه الهيئات مدعوة لبذل مجهوداتها من أجل مأسسة وتدعيم نظام التكوين بالتناوب وإحداث جيل جديد من مراكز التكوين المهني تماشيا مع خطة العمل المنبثقة عن التوجهات الملكية السامية، من شأنها الاستجابة لحاجيات الفاعلين الاقتصاديين، وكذا مراجعة آليات وبرامج دعم تشغيل الشباب بالإضافة إلى وضع نظام ناجع وفعال للتوجيه المدرسي والمهني والجامعي. وفي هذا المضمار، فإن صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره فاعلا داعما لتنمية البلاد بهدف دعم الاستثمار والتشغيل، ملتزم بالمساهمة في بناء وتجهيز مراكز التكوين المهني الجديدة.

كما لا يمكن إغفال تدخل المؤسسات والمقاولات العمومية في العالم القروي، حيث تمت مواصلة هذا التدخل في إطار تسريع تنفيذ البرنامج الوطني لتقليص الفوارق الاجتماعية والترايبية. وهكذا، فإن العديد من المؤسسات والمقاولات العمومية التي تتدخل في العالم القروي، تدعم مساهماتها من أجل تحسين برامج الطرق والكهربية القروية وتعميم الولوج للماء الصالح للشرب بالوسط القروي، إلى جانب البرنامج الوطني للصرف الصحي ومعالجة المياه المستعملة، والذي يهتم المجال الحضري والمراكز الصغرى. وعلى غرار ذلك، يهدف البرنامج الاستعجالي لتسريع الاستثمارات إلى تعزيز العرض وتطوير تدبير وتثمين الماء وكذا تعزيز التزويد بالماء الصالح للشرب بالنسبة لساكنة العالم القروي.

وفيما يخص سياسة الدولة في مجالات السكنى والتهيئة الحضرية، عملت المؤسسات والمقاولات العمومية الموكلون إليها تنفيذ هذه السياسة على تعزيز تدخلاتها، خاصة فيما يتعلق بتهيئة العقار وتجهيز الأراضي وبناء المساكن الاجتماعية والقضاء على دور الصفيح والتأهيل الحضري، بالإضافة إلى معالجة إشكالية البنايات الآيلة للسقوط وتأهيل الأنسجة القديمة وإحداث أقطاب حضرية جديدة والمدن الجديدة.

3-التوزيع الجهوي لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية

وعلى مستوى التوزيع الجهوي لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية (الجدول أسفله)، فيتم الحرص على تحقيق توازن الحصص بين الجهات، ما كان ذلك ممكنا، على الرغم من استمرار جهات الدار البيضاء-سطات وطنجة-تطوان-الحسيمة والرباط-سلا-القنيطرة في الاستفادة من أكثر من نصف هذه الاستثمارات، بالنظر إلى المشاريع الكبرى المنجزة بهذه الجهات.

تطور التوزيع الجهوي للاستثمارات المنجزة ما بين 2014 و2018

بمليون درهم

2018*		2017		2016		2015		2014		الجهة
%	مبلغ	%	مبلغ	%	مبلغ	%	مبلغ	%	مبلغ	
6%	3 650	6%	3 399	5%	3 747	7%	5 305	3%	2 026	بني ملال-خنيفرة
28%	18 404	29%	17 516	27%	19 454	26%	20 536	40%	28 974	الدار البيضاء - سطات
1%	480	1%	406	1%	454	1%	411	0%	356	الداخلة-وادي الذهب
3%	1 672	3%	1 639	2%	1 571	3%	2 761	2%	1 380	درعة-تافيلالت
6%	3 927	5%	3 084	6%	4 015	4%	2 816	4%	3 219	فاس-مكناس
1%	801	1%	674	1%	803	2%	1 277	1%	834	كلميم-واد نون
3%	2 093	4%	2 175	3%	2 070	2%	1 761	2%	1 630	العيون-الساقية الحمراء
11%	7 105	11%	6 478	9%	6 749	9%	6 858	7%	4 749	مراكش-أسفي
7%	4 726	9%	5 595	10%	7 027	4%	3 311	4%	2 924	الشرق
20%	12 767	19%	11 836	22%	15 713	30%	24 040	22%	15 436	الرباط - سلا - القنيطرة
4%	2 663	4%	2 215	3%	2 184	3%	2 053	3%	2 117	سوس-ماسة
11%	7 154	10%	6 269	12%	8 887	10%	8 290	11%	7 908	طنجة-تطوان-الحسيمة
100%	65 442	100%	61 286	100%	72 675	100%	79 421	100%	71 552	المجموع

(*) مؤقتة

فيما يبرز الجدول التالي التوزيع الجهوي للاستثمارات المبرمجة لسنة 2019، مع تبيان المعدل الفردي لهذه الاستثمارات لكل جهة على حدة:

الجهة	مجموع الاستثمارات (مليون درهم)	النسبة المئوية المنوية	المعدل الفردي (درهم)
الدار البيضاء سطات	35357	36%	5153
جهة الرباط سلا القنيطرة	16773	17%	3662
مراكش أسفي	9891	10%	2188
الشرق	7809	8%	3374
طنجة تطوان الحسيمة	7409	7%	2083
بني ملال خنيفرة	5819	6%	2308
فاس مكناس	4564	5%	1077
سوس ماسة	3901	4%	1457
العيون الساقية الحمراء	3422	3%	9306
درعة تافلات	2418	2%	1479
كلميم واد نون	993	1%	2289
الداخلة واد الذهب	655	1%	4578
المجموع	99011	100%	2925

4-تقوية النموذج الاقتصادي للمؤسسات والمقاوالات العمومية

تجدر الإشارة إلى العمل الجوهري الذي يتم القيام به لتقوية النموذج الاقتصادي لبعض المؤسسات والمقاوالات العمومية على المستوى المؤسسي والسياسة الاستثمارية وخطة الأعمال الخاصة بهذه الهيئات وذلك تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية .

وفي هذا الإطار، يتم الحرص على أن تركز المؤسسات والمقاوالات العمومية تدخلاتها من أجل تحسين فعالية ونجاعة استثماراتها وكذا وقعها على المواطنين وتنويع مصادر التمويل من خلال اعتماد أساليب مبتكرة فيما يخص الهندسة المالية والقيام بتدارس الخيارات المناسبة عبر التوفيق بين إجراءات الأمد القصير والمتوسط والبعيد وكذا تطوير جميع أشكال إدماج القطاع الخاص بما في ذلك اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ومن المحاور الهامة التي يتم الانكباب عليها محور تحسين آجال أداء المؤسسات والمقاوالات العمومية التي انتقلت من 78 يوما سنة 2017 إلى 64 يوما في نهاية 2018.

كما يتم الحرص على أن يأخذ تدخل هذه الهيئات بعين الاعتبار متطلبات الولوج العادل للمواطنين والمقاوالات لخدمات عمومية ذات جودة والمساهمة في التهيئة المجالية وتقليص الفوارق الاجتماعية والترايبية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ختاماً، لا يسعني إلا أن أجدد التأكيد على أن الحكومة عازمة على مواصلة إصلاح منظومة الاستثمارات العمومية باعتبارها رافعة أساسية للاقتصاد الوطني ولوتيرة النمو ومدخلاً أساسياً لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي تنشدها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.